الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملـتقى الوطـــني الأول حـــــول:
الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية
يومي 24 و 25 أفريل 2018

آثار الفساد الإداري على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسبل مواجهته

د/ حواوسة جمال
جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
houaoussa.djamel@yahoo.fr

د/ بوصنوبرة عبد الله
جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
sociologie24000@yahoo.fr

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إلى التعرف على آثار الفساد الإداري على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسبل مواجهته، حيث يحتل موضوع الفساد مكاناً مميزاً في المواضيع المثارة في عصرنا، لما له من آثار وانعكاسات سلبية محلياً وعالمياً، ففي ظل التغيرات السريعة التي تمر بها المجتمعات برزت ظاهرة الفساد الإداري التي انعكست آثارها بشكل واضح على كافة مقومات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ذلك أن الفساد الإداري ظاهرة تتجسد خطورتها في تعدد أهدافها وتنوع صورها. فهي لا تقتصر في تداعياتها على ما تفرزه من سلبيات على قطاع معين من المجتمع، وإنما تمتد آثارها لتطال كافة أفراد المجتمع وقطاعاته.

الكلمات المفتاحية:

الفساد، الفساد الإداري، التنمية، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

The aim of this study is to try to identify the effects of administrative corruption on social and economic development and ways to confront it. The subject of corruption occupies a special place in the issues raised in our era because of its negative and negative impacts locally and globally. This has clearly reflected its effects on all social, economic, political and cultural components of society. Administrative corruption is a phenomenon whose seriousness is reflected in the multiplicity of objectives and the diversity of its image. It is not limited to the repercussions of the negative consequences on a particular sector of society, but extends its effects to reach all members of society and its sectors.

Key Words :

Corruption, administrative corruption, development, social development, economic development.

مقدمة:

شهد المجتمعات الإنسانية في هذا القرن ظواهر اجتماعية وثقافية عديدة متباينة في أشكالها وأحجامها، ولعل من أهم تلك الظواهر تأثيراً على المجتمع ظاهرة الفساد (Corruption) بكل أنواعه، ولاسيما الإداري منه والذي يتبعه الفساد المالي حتماً، هذا الفساد الذي أصبح ينخر المجتمع والبُنى التحتية لمؤسسات الدولة.

كما أن الانخراط في العولمة قد فتح آفاقاً جديدة وأتاح فرصاً كثيرة لاستخدام تكنولوجيا عالية في ممارسات الفساد في ظل التطورات التقنية والمعلوماتية وهيمنة الاقتصاديات المتعددة، ومن هنا أثارت هذه المشكلة اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين واتفقت الآراء على ضرورة وضع طرق وسُبل لتطويق المشكلة وتشخيصها وعلاجها من خلال خطوات جدية ومحددة ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية، في الوقت الذي تسعى فيه كافة بلدان العالم إلى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة العالمية والمتمثلة في ظاهرة العولمة والتحول من الانغلاق الاقتصادي إلى الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي وتحرير الأسواق.

إن ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة ممتدة لا تحدها حدود ولا تمنعها فواصل، طالت كافة الدول ولم تسلم منها أياً من المجتمعات، ولم تفرق في امتدادها وتشعبها بين دول متقدمة وأخرى متخلفة، فلقد ارتبطت هذه الظاهرة في جودها بالتواجد الإنساني أينما كان وهي ظاهرة قديمة في وجودها، ولكنها استفحلت في الآونة الأخيرة حيث زاد انتشار هذه الظاهرة في الدول النامية باعتبارها بيئة خصبة لنموها حيث تنعدم أساليب الحكم الديمقراطي وما تتطلبه من شفافية تكفل ضمان وجود رقابة مستمرة لأداء الأجهزة الإدارية، بل تسيطر قواعد البيروقراطية على المؤسسات والإدارات الحكومية كما تنعدم قواعد التناسب بين الدخل الفردي لأفراد المجتمع ومتطلبات الحياة واحتياجاتها، كل هذه العوامل تغري أفراد المجتمع خاصة موظفي القطاع العام والحكومي بإتباع سبل غير مشروعة للحصول علي غاياتهم المادية.

وبعبارة موجزة، يطرح الفساد الإداري آثاراً سلبية على المجتمع بعنصريه المادي والمعنوي، لاسيما على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ذلك أن للفساد تأثيراً مباشراً في العمل على اختلال العدالة في توزيع الدخل القومي، كما يؤثر على حسن توزيع الموارد الاقتصادية، وإعاقة عمليات التنمية، خاصة وأن الغالبية العظمى لممارسات الفساد الإداري ترتبط بكل من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العامة. إضافة إلى ذلك، فإن الفساد ظاهرة من الخطورة بمكان أن تصبح بعض ممارساتها سلوكاً اجتماعياً مقبولاً ومشروعاً يهدد الترابط الأخلاقي وقيم المجتمع المستقرة مما قد يؤدى إلى اهتزاز المعايير والمبادئ المنظمة للسلوك الاجتماعي.

وعليه، فإن الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة لاستجلائها تتمثل في محاولة الإجابة عن التساؤل الآتي: هل للفساد الإداري تأثير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؟، وفيما يتجلى ذلك ؟، وماهي سبل مواجهته ؟

أولاً: ضبط المفاهيم:

1. مفهوم الفساد:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت حول مفهوم الفساد، ويرجع سبب ذلك إلى اختلاف المدارس الاجتماعية والفلسفية التي تناولت موضوع الفساد، واختلاف هذه المدارس قد يعود سببه إلى اختلاف أفكار وثقافات وتوجهات رواد هذه المدارس من الكتاب والمنظرين والعلماء.

والفساد في معاجم اللغة من الفعل (فسد) ضد صَلُح و(الفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل، ويقول الله عزوجل: «للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً» القصص الآية: 83، ويقول أيضاً: «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم» المائدة الآية: 33.

ويتضح من هذه الآيات تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد. وبالتالي، يمكن القول أن الفساد لغة يعني التلف والعطب والاضطراب، فهو يشير إلى التلف وخروج الشيء عن الاعتدال، ونقيضه هو الصلاح.[1]

أما اصطلاحاً فقد اختلفت المفاهيم حول مصطلح الفساد، فقد عرفه البعض على أنه سلوك غير سوي ينطوي على قيام الشخص باستغلال مركزه وسلطاته، في مخالفة القوانين واللوائح والتعليمات لتحقيق منفعة لنفسه أو لذويه من الأقارب والأصدقاء والمعارف وذلك على حساب المصلحة العامة.[2]

والفساد هو إساءة استعمال القوة العمومية (Power Public) أو المنصب أو السلطة (Authority) للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة، أو الابتزاز أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس[3]، أي هو إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لأهداف غير مشروعة، وعادتاً ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية، ومن أكثر أنواع الفساد شيوعاً المحسوبية والرشوة والابتزاز. ويُعرف الفساد الإداري أيضاً بصورة عامة على أنه التأثير غير المشروع في القرارات العامة.[4]

وتعتبر المنظمة العربية للتنمية الإدارية أن الفساد هو كل استغلال أو اكتساب غير مشروع، أو ليس على وجه حق، لعنصري القوة في المجتمع: سلطة المال والسلطة السياسية.[5]

يتضح من مجمل هذه التعريفات على اختلافها، أن الفساد ظاهرة تقوم على أساس من تحويل الشأن العام للجماعة إلى شأن خاص، حيث يتم تخصيص الموارد وتوزيع العائد الاقتصادي وفق اعتبارات المصلحة الخاصة وليس وفق الصالح العام.

2. مفهوم الفساد الإداري:

الفساد الإداري هو كل تصرف غير قانوني مادي أو أخلاقي من جانب العاملين يسود في بيئة بيروقراطية يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، مما يؤدي إلى هدر في موارد الدولة الاقتصادية الأمر الذي ينعكس بالسلب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي[6]، ويُعرف صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر سنة 1996 الفساد الإداري على أنه سوء

استعمال الوظيفة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص، فالفساد الإداري يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء مناقصة عامة.[7]

فالفساد الإداري سلوك غير طبيعي يحدث عندما يحاول شخص ما تقديم مصالحه الخاصة على المصلحة العامة أو فوق القيم التي تعهد بخدمتها. فهو سوء استخدام السلطة أو المنصب العام لغايات شخصية، ويتدرج الفساد من رشوة، وابتزاز، واستغلال النفوذ والوساطة والمحسوبية والاحتيال والاختلاس والتزوير واستغلال مال التعجيل، والفساد الإداري لا يقتصر على القطاع العام فحسب وإنما يوجد في القطاع الخاص أيضاً.[8]

وعليه، فالفساد الإداري يعني استغلال الوظيفة العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل مخالف للشرع والأنظمة الرسمية، سواء كان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف بذاته أو نتيجة للضغوط التي يمارسها عليه الأفراد من خارج الجهاز الحكومي، وسواء كان هذا السلوك تم بشكل فردي أو بشكل جماعي.

3. مفهوم التنمية:

التنمية (Development) هي مجموعة العمليات المنظمة والهادفة، والتي تؤدي إلى التغير الاجتماعي والانتقال بالمجتمع من البُنى التقليدية إلى البُنى الحديثة[9]، فهي محاولة تغيير البناء التقليدي بالبناء الحديث، وهذا التغيير لا يتم إلا بالتنمية التي هي عبارة عن عملية منظمة وواعية وهادفة وشاملة لتغيير واقع الأفراد من حالة متخلفة إلى حالة متطورة، وبالتالي فهي المجهودات التي يوليها الأفراد والجماعات والمؤسسات من خلال أداء وظائفها مما يعود بالنفع على المجتمع.

وتنمية المجتمع محاولة لمساعدة أعضاء المجتمعات غير الغربية على التكيف مع متطلبات الحياة الجديدة، وذلك من خلال إمدادهم بمجموعة من الإمكانيات التكنولوجية والاجتماعية.[10]

4. مفهوم التنمية الاجتماعية:

التنمية الاجتماعية هي الارتقاء بمستوى الإنسان، ذلك الارتقاء يتحقق من خلال استمرار تحريره من العجز عن إشباع حاجاته الأولية بحيث يستطيع الانطلاق على خلق وإشباع المزيد من الاحتياجات العقلية والروحية، أي تلك الاحتياجات التي تميزه عن الكائنات الحية الأخرى[11]، فالتنمية الاجتماعية عملية مخططة تهدف إلى تغيير الأوضاع الاجتماعية نحو الأفضل لإشباع حاجات الأفراد ورغباتهم.

ويرى ريتشارد وارد أن التنمية الاجتماعية منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة، مع التركيز على الجانب الإنساني منه، وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع[12]، أما هوليستر فيرى بأنها عملية تغيير مؤسسي مخطط للوصول إلى مواءمة أفضل بين الاحتياجات الإنسانية، والبرامج الاجتماعية.[13]

فالتنمية الاجتماعية عملية تغيير مخططة وممنهجة تهدف إلى إحداث تغييرات إيجابية في الجانب الاجتماعي وتنمية طاقات الأفراد واستثمارها بشكل أمثل للوصول إلى الترابط والتكامل الاجتماعي، وإشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول به لمستوى معيشي أفضل.

5. مفهوم التنمية الاقتصادية:

هي محاولة زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة، وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد، واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة[14]، فهي تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.[15]

فالتنمية الاقتصادية جانب من جوانب التنمية تهدف إلى الانتقال من حالة إلى حالة أفضل من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية، ورفع متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج القوميّ. فهي تلك الإجراءات والسياسات والتدابير المعتمدة وتتمثل في تغيير بنيات الاقتصاد الوطني وهيكله وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.[16]

وتُعرف أيضاً على أنها السياسات والإجراءات المقصودة والمخططة التي تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتي تقوم بإحداث تغييرات في هيكل الاقتصاد القومي والقصد منها تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، ويستفيد منها غالبية أفراد المجتمع.[17]

وعليه، فالتنمية الاقتصادية سياسات وإجراءات مخططة ومستمرة تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي وتقوم بإحداث تغييرات في هيكل الاقتصاد القومي قصد تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد وزيادة الإنتاج في الحاضر والمستقبل.

ثانياً: أشكال الفساد الإداري ومظاهره:

للفساد الإداري أشكال عديدة كما جاء في تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، حيث تم تحديد ثلاثة أشكال رئيسة للفساد الإداري هي:[18]

1. وفقاً للرأي العام: هناك ثلاث أشكال للفساد وهي الفساد الأبيض الذي يعني أن هناك اتفاق كبير من قبل الجمهور والموظفين العاملين في الجهاز الإداري على تقبل واستحسان العمل أو التصرف المعني، والفساد الأسود الذي يشير إلى اتفاق الجمهور والموظفين العاملين في الجهاز الإداري على إدانة عمل أو تصرف سيئ معين، والفساد الرمادي وسمي بذلك لعدم إمكانية احتسابه على أي نوع من النوعين السابقين، ويعود سبب ذلك إلى غياب الاتفاق من عدمه حول عمل أو تصرف معين من قبل الجمهور والموظفين.

2. وفقاً للممارسة: أما من حيث الممارسة فيتجسد في سوء استخدام الروتين، ذلك أن تعقيد الإجراءات الإدارية وسوء استخدام الروتين قد يدفع ببعض المواطنين إلى استخدام الأساليب غير المشروعة من أجل الحصول على خدمة ما أو انجاز بأقل جهد أو كلفة. والممارسة غير الأمينة للصلاحيات الممنوحة للموظف في الجهاز الإداري قد تدفع به إلى منح الامتيازات والتسهيلات لبعض المواطنين وحرمان البعض الآخر منها دون الاستناد إلى أسس وقواعد موضوعية أو إلى سياسة معينة. وممارسات مخالفة للقانون، وهي قيام الموظف في الجهاز الإداري بممارسات مخالفة للقانون ونصوصه، الهدف منها تحقيق مكاسب شخصية بعيداً عن المصلحة العامة.

3. وفقاً للغرض: استخدام الموارد العامة لتحقيق مصالح شخصية، كالتزوير في تقدير الضرائب وتحصيلها وإقامة مشروعات وهمية والتدخل في مجرى العدالة، وخدمة الأقارب والأصدقاء، وانتهاك الإجراءات المتبعة لتحقيق مصلحة شخصية، والتغاضي عن الأنشطة غير القانونية لصالح الأقارب والأصدقاء وتقديم تسهيلات غير مشروعة، بالإضافة إلى السرقة العامة والتلاعب بالأسعار والرواتب والأجور ونظم الحوافز والمكافآت.

ونظراً لتعدد أشكال الفساد الإداري فإنه مظاهره تعددت هي الأخرى وهي:[19]

- الرشوة: الحصول على أموال أو منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول.
- المحسوبية: أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أوجهة ينتمي لها الشخص مثل: حزب أو عائلة أو منطقة...الخ، دون أن يكونوا مستحقين لها.
- المحاباة: وتعني تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصلحة معينة.
- الواسطة: أي التدخل لصلح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ.
- نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.
- الابتزاز: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

أما عن أنوع الفساد الإداري، وهو ما يتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأدية وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط، ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات.

ومن مظاهر الفساد الإداري والتي يمكن أن يطلق عليها اصطلاح (الفساد الناعم) عدم احترام مواعيد العمل في الحضور والانصراف، وتمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسئولية وإفشاء أسرار الوظيفة. وللفساد الإداري عدة أنواع:[20]

1. الفساد العرضي: هو الذي يحدث عند قاعدة الهرم الحكومي من قبل صغار الموظفين، وغالباً مع يعبر عن سلوك شخصي أكثر منه تعبيراً عن نظام عام ومثال ذلك، حالات الاختلاس على نطاق محدود أو تلقى الرشوة الخفيفة أو سرقة أدوات مكتبية وما إلى ذلك.
2. الفساد المنتظم أو النظامي: ويحدث حين تتحول إدارة المنظمة إلى إدارة فاسدة، بمعنى أن يدير العمل برمته شبكة مترابطة من الفساد يستفيد ويعتمد فيها كل عنصر على الآخر مثال ذلك، شبكة الفساد التي تضم مدير الدائرة ومدراء المشاريع والمدير المالي والتجاري. وهذا هو أخطر أنواع الفساد الإداري باعتباره يدار من رأس الهرم الحكومي.
3. الفساد الشامل: وهو النهب الواسع للمال العام عن طريق الصفقات الوهمية وتحويل الممتلكات العامة إلى مصالح خاصة وبحجم كبير. ويمارس هذا النوع من قبل القمة المتربعة على رأس الهرم.

ثالثاً: آثار الفساد الإداري على التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

يؤدي الفساد الإداري إلى إضاعة الكثير من الحقوق والقيم الأخلاقية، ويؤدى إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ذلك أن الفساد يترتب عنه الكثير من الآثار السلبية التي تنعكس على الفرد والمجتمع أكثر بكثير من الفوائد التي يجنيها المفسد من وراء جريمته، فهو داء خطير إذا انتشر في مجتمع ما دمره وأعاق تنميته لما له من نتائج سلبية تتجلى في إعاقة عملية التخطيط والتنظيم في الإدارة، وتدني جهود الرقابة وعملية اتخاذ القرار بها، وفيما يلي أهم تداعيات وآثار الفساد على التنمية:

1. آثار الفساد الإداري على التنمية الاجتماعية:

يؤثر الفساد الإداري على التنمية الاجتماعية من الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية وانهيار القيم الأخلاقية وفقدان الاستقرار الاجتماعي، حيث يؤدي إلى انتشار التمييز الطبقي بين الفئات والشرائح الاجتماعية، وتفاقم ظاهرة الفقر، حيث يعمل على تخفيض إمكانية الدخل لدى الفقراء، بسبب تضاءل الفرص المتاحة، وكذلك من خلال الحد من الإنفاق على خدمات القطاع العام، كما يؤدي أيضاً إلى زيادة كلفة الخدمات العامة، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها.

ومن جهة أخرى، يؤدي الفساد الإداري إلى اختلال السلوك الأخلاقي الذي يحكم تصرفات الموظفين، ذلك أن انتشار الفساد يؤدي إلى تحويل السلوك الإنساني لمجاراة الفساد، فبدلاً من أن يقاومه الضمير العام فإنه يجاريه ويتغاضى عنه. والفساد بهذه الصورة لا يقف عند حد الدائرة أو المؤسسة الحكومية الواحدة، بل سينتشر ليمتد بين جميع الجهات الحكومية مما يؤثر بشكل مباشر على النظام الاجتماعي ويعرضه للخطر، ويؤدي إلى إحداث خلل في القيم الاجتماعية، ذلك أن الفساد يفرز العديد من السلوكيات التي تهدر القيم السائدة في المجتمع. فإجمالاً يمكن القول أن الفساد يؤدي إلى زيادة الشعور باللامبالاة والسلبية لدى أفراد المجتمع، إضافة إلى أنه يقتل الدافع والرغبة في إنجاز وأداء الواجب ويزيد من الأنانية لدى الأفراد، كما أنه يؤدي إلى انتشار الجريمة كرد فعل لانهيار منظومة القيم الأخلاقية.[21]

كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام، والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب.

إن الفساد الإداري يزعزع القيم الأخلاقية السائدة بالمجتمع والقائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، ويصبح التمسك بالعادات والتقاليد والدين والقيم والأخلاقية في العمل الإداري عند المفسدين تخلفاً وجهلاً، ذلك أن انهيار القيم والأخلاق يؤدي إلى انهيار وزوال الحضارات والمجتمعات البشرية، وهذا ما يؤكد عليه قصص القرآن الكريم عن العديد من الحضارات والأمم السابقة التي شاع فيها الفساد (عاد وثمود وفرعون، لوط..) فكان مآلهم الفناء والزوال. كذلك فإن تدني وتراجع القيم يؤدي إلى انتشار الجرائم بمختلف صورها وذلك للشعور بالظلم والقهر الاجتماعي، كما يؤدي إلى الحقد بين شرائح المجتمع، ويرجع انتشار الجرائم إلى كون مؤسسات الدولة القضائية والتنفيذية غير فاعلة، وفاسدة في بعض الأحيان، مما يشجع على اقتراف الجرائم لسهولة الهروب من العقاب.[22]

ومن جهة أخرى، فإن الفساد الإداري يؤدي إلى حدوث الاضطرابات الاجتماعية، حيث يهدد الاستقرار الاجتماعي للأفراد، ويعرض كيانهم المادي والمعنوي للخطر، ومعه تضعف العلاقات الإنسانية القائمة أساساً على الثقة والاطمئنان وتقلص المساهمات في الأعمال الخيرية والاجتماعية، وتظهر تشريعات جديدة لا تحقق الردع الكافي، وتساعد الفاسدين على الهروب من العقاب، وذلك لكثرة ما بها من ثغرات قانونية، وعدم جدوى وفاعلية تطبيق القوانين نتيجة فساد القائمين على تنفيذها من العاملين بالأجهزة الأمنية والرقابية والقضائية، وظهور جرائم غسيل الأموال نتيجة لمحاولة الفاسدين إخفاء متحصلات جرائم من أعين الأجهزة الأمنية، وبطء إجراءات المحاكمة، حيث يلجأ المفسدون إلى عرقلة إجراءات العدالة والمحاكمة حتى تفقد القضية، الردع العام المقصود منها باستخدام أساليب ملتوية للتهرب من المسؤولية القانونية، وهروب وفرار المتهمين لخارج البلاد مع ذويهم، صحبة ما قاموا بجمعه من أموال ناتجة عن نشاط الفساد الإداري.[23]

2. آثار الفساد الإداري على التنمية الاقتصادية:

يؤثر الفساد الإداري على الأداء الاقتصادي وفقدان الثقة بالجهاز الإداري للدولة، ذلك أن المواطنين سرعان ما يفقدوا الثقة في المسئولين وتصريحاتهم مما يعدم لديهم الأمل في الإصلاح، الأمر الذي يعرض المجتمع للتخلف والانهيار[24]، كما يقوض الفساد من عملية التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى عرقلتها، ويكلف الدولة مئات الملايير سنوياً كما أنه يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمات التي يحتاجها المواطن، هذا بالإضافة إلى أنه يقلل من فرص الاستثمار المحلي والأجنبي ويعمل على إهدار المال العام وزيادة النفقات.

ومن جهة أخرى، يؤدي إلى تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشوة التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها. كما أن للفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، في الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات التكنولوجيا.

كما يؤدي الفساد الإداري إلى الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، وهدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة، والفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي، وهجرة الكفاءات الاقتصادية نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب.

ويخلق الفساد الإداري أيضاً حالات الفقر وتراجع العدالة الاجتماعية وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي وتدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة في المجتمع نتيجة تركز الثروات والسلطات في أيدي فئة الأقلية التي تملك المال والسلطة على حساب فئة الأكثرية وهم عامة الشعب.

ويرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية في المجتمع والتي يقدمها النظام مما يوسع الفجوة بين مختلف طبقات المجتمع.

وباعتبار أن الفساد يقوم على أساس الخروج عن التنظيمات الرسمية التي تحددها القوانين واللوائح، فإنه بذلك يؤدي إلى نشوء قواعد وأعراف جديدة وتنظيم غير رسمي في التعامل الحكومي، كذلك يؤدي إلى تراجع واختفاء التنظيمات الرسمية الأمر الذي تفقد معه الأجهزة الإدارية ثقتها لدى المتعاملين معها سواء أكان ذلك محلياً أو خارجياً، وهو ما ينتج عنه بالضرورة عزوف الناس عن التعامل معها.[25]

ويؤدي الفساد الإداري ضياع أموال الدولة التي يمكن استغلالها في إقامة المشاريع التي تخدم المواطنين بسبب سرقتها أو تبذيرها على مصالح شخصية، وما لذلك من آثار سلبية جداً على الفئات المهمشة. فبسبب هذا الفساد الواسع يحدث فقدان الثقة في النظام الاجتماعي السياسي، وبالتالي فقدان شعور المواطنة والانتماء القائم على علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة، إلى جانب هجرة العقول والكفاءات والتي تفقد الأمل في الحصول على موقع يتلاءم مع قدراتها، مما يدفعها للبحث عن فرص عمل ونجاح في الخارج، وهذا له تأثير على اقتصاد وتنمية المجتمع عموماً.

كما أن الفساد الإداري يعرقل النمو الاقتصادي بشتى الطرق، فهو يضعف الاستثمار المحلي، والأجنبي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، كما يخلق جو من عدم الثقة، ويقلل الحوافز المشجعة للاستثمار، ويؤدي إلى تقليل الربح، لأن مدفوعات الفساد الكبيرة إنما تمثل عبئاً إضافياً على المشروع وتزيد من تكاليفه، بل يعتبرها البعض ضريبة ضارة بالاستثمار.

وقد أكد التقرير العالمي للتنمية لسنة 1997 أن الفساد مشكلة عامة تواجه المستثمرين، وأن هناك علاقة سلبية بين تفشي الفساد ومستوى الاستثمار في الاقتصاد القومي، فكلما زادت درجة الفساد قل حجم الاستثمار والعكس[26]، كما يضعف الفساد من التنمية الاقتصادية من خلال الهبوط بجودة البنية الأساسية، لأن جزء من الموارد التي كان ينبغي أن توجه إلى المشروعات العامة لإقامة بنية أساسية تدعم الإنتاج يتم توجيهها من خلال علاقات الفساد إلى الاستهلاك الخاص للمنفذين في الأجهزة الحكومية التي تقوم بتلك المسؤوليات. كما يؤثر الفساد سلباً على نمو الدخل القومي، حيث يؤدي إلى تراجع معدلات الادخار والاستثمار، ومن ثم عدم زيادة القيمة المضافة إلى الدخل القومي.[27]

كما يعمل الفساد على خفض الإيرادات العامة، خاصة الضرائب والرسوم الجمركية، حيث يلجأ الكثير من المتعاملين الاقتصاديين إلى دفع الرشاوي والعمولات لمفتشي الضرائب والجمارك حتى يستفيدوا من معاملة خاصة، تصل إلى حد خفض قيمة التزاماتهم الضريبية أو حتى التهرب الكامل من دفع الضرائب والرسوم في بعض الحالات، هذا بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها بين الحين والآخر.[28]

إن الحكومات تخسر دخلاً ضخماً من الإيرادات المالية المستحقة لخزينة الدولة بسبب الرشاوي التي يتقاضاها موظفو الدولة حتى يتجاهلوا جزء من الإنتاج أو الدخل أو الواردات في تقييمهم للضرائب المستحقة على هذه الأنشطة الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى خسارة الاقتصاد وضياع موارد الدولة، الأمر الذي يزيد من تراكم الديون المحلية واستمرار العجز في الميزانية العامة وتساهم في ضآلة الموارد المالية للدولة في خفض الإنفاق العام الذي يمس قطاعات حيوية كالإسكان والصحة والتعليم، وقد يدفع الوضع إلى الإصدار النقدي الجديد أو القرض الداخلي أو الخارجي وما ينجم عن ذلك من تزايد حجم الديون وفوائدها.[29]

ويؤثر الفساد سلباً على الإنفاق العام من خلال تغيير وجهته الأساسية، فالحكومات الفاسدة تكون أكثر ميلاً إلى توجيه وصرف نفقاتها على مشروعات يسهل فيها الحصول على الرشوة والعمولات وإخفاؤها، وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أو في إنتاجها أو شرائها كالإنفاق العسكري، وذلك بسبب انعدام الرقابة على هذا النوع من الإنفاق، حيث يتم بالسرية التامة من ناحية، وضخامة مدفوعاته مما يسمح بالحصول على عمولات كبيرة من ناحية أخرى، وفي مقابل هذا يقل الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية نظراً لانخفاض عائد الفساد فيها.

ومن ناحية الاستثمار فإن المستثمرون الأجانب يفضلون البعد عن الخوض في الاستثمارات الإنتاجية والميل إلى الأنشطة الخدمية لأن تأثير الفساد عليها أقل، كما قد تؤدي البيئة التي يتحكم فيها الفساد والتي لا تخضع لمعايير أو ضوابط أو قوانين واضحة، حيث يكون الفساد هو الوسيلة الفعالة للحصول على الحقوق والصفقات والتراخيص، إلى عزوف المستثمرين الجادين عن الإقدام على استثمار أموالهم في مثل هذه الدول التي يكون مناخها طارداً للاستثمار، كما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج.

وفي هذا الصدد يقول رئيس البنك الدولي (جيمس دو لفنسون): "تظهر أدلة أن الدول التي لديها مستويات عالية من الفساد معرضة لخطر التهميش في عالم التفاعل الصناعي السريع، وأن الأسواق اليوم مفتوحة، وأن الأسواق اليوم مفتوحة ولا تستطيع أن تعمل خلف أبواب مقفلة والمستثمرون لديهم خيارات متعددة وهم أكثر قدرة على نقل أموالهم إلى حيث أخطار الفساد أقل".[30]

ورغم المجهودات التي بذلتها الجزائر لترقية الاستثمار وتشجيعه سواء بتعديل القوانين المتعلقة بالاستثمار أو الإعفاءات الضريبية وتوفير الظروف الملائمة، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل نظراً لأن البيئة الاستثمارية تعاني من الفساد الذي انتشر في مختلف الميادين، بالإضافة إلى البيروقراطية والتعقيدات الإدارية التي أدت إلى عزوف كثير من رجال الأعمال الأجانب عن الاستثمار في الجزائر.

كما يساهم الفساد الإداري في ضياع واستنزاف جزء كبير من الأموال والممتلكات نتيجة حصول رجال الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب على الأشياء والعقود بأسعار أقل مما هي عليه[31]، بالإضافة إلى الاختلاسات التي يرتكبها بعض القادة السياسيين والإداريين، وعمليات تهريب وتحويل الأموال إلى الخارج، ومظاهر الإسراف والتبذير المالي الذي تشهده بعض الوزارات والهيئات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو الاقتصادي والذي يتجلى في الإنفاق على المظهر الخارجي للأبنية والأثاث والتجهيز المبالغ فيه واستخدام الخبرات الأجنبية ذات التكلفة العالية.

رابعاً: آليات وأساليب مكافحة الفساد الإداري:

لقد برزت ظاهرة الفساد الإداري في المجتمعات نتيجة للتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تمر بها. ووفقاً لما قرره مؤشر مدركات الفساد لعام 2008، فإن الجزائر احتلت المرتبة 92 عالمياً، والمرتبة 10 إقليمياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:[32]

الرتبة العالمية	الرتبة الإقليمية	علامة مؤشر مدركات الفساد 2008	الانحراف المعياري	فاصل الثقة الزمني	المسوحات المستخدمة
92	10	3.2	0.3	2.9 -3.4	06

فالفساد وما يشكله من ظاهرة لها آثارها السلبية وتداعياتها على كافة قطاعات المجتمع وخاصة على عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، وإضافة إلى ما يمثله من ضغط سياسي على الحكومات والأفراد، أنشأ الحاجة والرغبة نحو اتخاذ كافة السبل للحد من انتشار هذه الظاهرة وإيجاد السبل لمعالجة ما أفرزته من سلبيات.

إن مواجهة الفساد والحد منه يعد التزاماً ليس فقط على الحكومات بل وعلى المجتمعات ذاتها، لذلك وللحد من هذه الظاهرة لابد وأن تبذل الجهود سواء على مستوى وضع السياسات أو تطبيقها، كما أنه يجب أن يتم استحداث الآليات الفعالة لمواجهته.

إلا أنه وباعتبار أن الفساد يمثل ظاهرة متشعبة ومعقدة، فإنه يصعب وضع سياسات محددة وعامة التطبيق لمواجهته، ذلك أن هذه السياسات ترتبط بشكل كبير بالسلوكيات وليس فقط بالقرارات، إضافة إلى أنها تتشابك مع مؤسسات وجهات رسمية وغير رسمية عديدة، وهو ما يتطلب بالضرورة إدخال وإشراك العديد من الجهات في التوجهات التي تعمل على وضع السياسات لمكافحته.

ولقد تعددت في هذا الصدد الاقتراحات المطروحة لمكافحة الفساد بكافة أشكاله، حيث قامت الدول بوضع العديد من الاستراتيجيات الوطنية التي تضمنت الكثير من المقاييس الإدارية والقانونية، كما قامت دول أخرى بتقرير سياسات تركز على تعزيز الشفافية والنزاهة وتعظيم المساءلة في عدة مجالات من الإدارة العامة، وتبنت دول أخرى خطط لتطوير البنية التشريعية ومواءمتها مع المعاهدات والاتفاقات الدولية بشكل عام، خاصة ما تقرره اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ونظراً لتعقد ظاهرة الفساد الإداري وانتشارها بشكل كبير، وما تتركه من آثار سلبية على مختلف ميادين الحياة فإنه هناك عدة طرق وآليات لمكافحة هذه الظاهرة ومنع انتشارها، وهذا على النحو الآتي:

1. وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جدية محددة، الغرض منها مكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره والعمل على تعجيل عملية التنمية الاقتصادية من خلال إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لغرض متابعة ومعالجة الفساد بمختلف أشكاله.
2. المحاسبة وإخضاع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسئولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم) الذين يكونون مسئولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.
3. المساءلة وهي واجب المسئولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبين أو معينين، وتقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل استمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب.
4. الشفافية ووضوح ما تقوم به المؤسسة، ووضوح علاقتها مع الموظفين وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية.

5. النزاهة وهي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية.

6. وضع إستراتيجية معينة لمكافحة حالات الفساد الموجودة، وتبني هذه الإستراتيجية على الشمولية والتكامل لمكافحة هذه الظاهرة، وينبغي الإشارة إلى أن القضاء على الفساد الإداري يتطلب صحوة ثقافية تبين مخاطره السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما ينبغي توفر الإرادة الجادة والحقيقية من قبل القيادة السياسية لمحاربة الفساد الإداري حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع.

7. تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات، وسيادة القانون، من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف، نظام يقوم على الشفافية والمساءلة.

8. تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات.

9. بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه.

10. تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية في هذا المجال كالأسئلة الموجهة للوزراء وطرح المواضيع للنقاش العلني، وإجراءات التحقيق والاستجواب وطرح الثقة بالحكومة.

11. تعزيز دور هيئات الرقابة العامة كمراقب الدولة أو دواوين الرقابة المالية والإدارية أو دواوين المظالم، التي تتابع حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة والتعسف في استخدام السلطة، وعدم الالتزام المالي والإداري، وغياب الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة.

12. التركيز على البعد الأخلاقي وبناء الإنسان في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام والخاص، وذلك من خلال التركيز على دعوة كل الأديان إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة، وكذلك من خلال قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة.

13. إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها. فتمتع وسائل الإعلام بحرية التعبير يمكنها من المشاركة بفاعلية في عملية المحاسبة والمساءلة ونشر الشفافية وتمثيل مصالح المواطنين والدفاع عنها، إضافة إلى فضح حالات الفساد التي تهدد مصير أبناء المجتمع ومستقبل التنمية في بلدانهم.[33]

14. في إحدى الاستطلاعات حول الفساد في مصر سؤل الخبراء حول أهم وسيلة لمكافحة الفساد، اتفقت نسبة (16.4 %) منهم على أهمية تطبيق القانون وسيادته دون تمييز، واتفقت نسبة أخرى (14.8 %) على ضرورة إيقاظ الضمير وتنمية الجانب الأخلاقي لدى أفراد المجتمع، فيما رأته نسبة ثالثة (9.8 %) في توعية المواطنين بشتى السبل الممكنة، وجاء بعد ذلك بنسب متطابقة من يروه في تفعيل مبدأ الشفافية ودعم الجهات الرقابية ومسألة المفسدين والضرب على أيديهم بشدة (بنسبة 8.2 %).[34]

15. تنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه الآفة ومخاطرها وتكلفتها الباهظة على الوطن والمواطن، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية والمثقفين في محاربة الفساد والقيام بدور التوعية القطاعية والجماهيرية.

16. تطبيق منظومة احتواء الفساد، هدفها الأساسي احتواء ظاهرة الفساد وتحجيمها ومن ثم القضاء عليها، وهذه المنظومة تعمل باتجاهين وكل اتجاه له خططه وسياساته التي تحول دون وقوع حالات الانحراف أو معالجتها. الاتجاه الأول العمل بالإصلاحات الإدارية والترتيبات الوقائية، والاتجاه الثاني مقاضاة المخالفين والضرب بيد من حديد على الرؤوس الفاسدة داخل الإدارة.

17. منظمات المجتمع المدني ودورها في توفير ضوابط على سلطة الحكومة وتمكينها من إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي. والإسهام في صياغة السياسات العامة، وحماية الحقوق، والتوفيق بين المصالح، وإيصال الخدمات الاجتماعية. وبعملها هذا، تعزز منظمات المجتمع المدني الفاعلية والمشاركة في الشؤون العامة، وتقوي حكم القانون وغيرها من خصائص إدارة الحكم الصالح.[35]

18. وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الأعلام المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام عن طريق استراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة حيث أن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد وإنما يجب إن تكون هناك ثقافة نزاهة، وإعطاء الدور الريادي لوزارات الثقافة والتعليم العالي والتربية والعلوم والتكنولوجيا لوضع منهج دراسي لكل المراحل لتلبية ثقافة الحرص على المال العام والنزاهة في التعامل وتقليص روح الأنانية الفردية والسمو بالروح الجماعية.

19. تفعيل دوائر المفتشين العامين واللجان الفرعية للمراقبة والنزاهة حسب الاختصاصات ضمن الوزارات المعنية، وإصدار قوانين صارمة لمنع هدر الأموال العامة والفساد الإداري والمسائلة الجدية لهم، وإنشاء أجهزة أمنية تراقب التصرف بالأموال العامة قد ترتبط برئاسة الوزراء مباشرة أو ضمن أجهزة وزارة الداخلية.

20. الاهتمام بالتربية الدينية لبناء الفرد الصالح الذي يملك القدرة في المساهمة على الوقاية من الفساد، وتفعيل دور الإعلام بمختلف وسائله لإبراز صور الفساد السيئة وتوعية المجتمع بتداعياته بما ينفر أفراد المجتمع منه.

*** خلاصة:**

مما سبق، يتضح أن الفساد الإداري ظاهرة ملازمة للمجتمع البشري في كافة مراحل تطوره التاريخية، على الرغم من اختلافها في الدرجة من نظام إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، ذلك إنها ظاهرة اجتماعية تشترك مجموعة من العوامل المختلفة في إحداثها وانتشارها. وقد تطلب استئصال هذه الظاهرة العديد من التحديات الدولية والمحلية والتي بذلت في سبيل ذلك، فقد برزت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لكي تعمل كإطار دولي يحد من انتشار هذه الظاهرة وتقرر سبل الوقاية منها. كما برزت المؤسسات الدولية الغير حكومية وعلى رأسها منظمة الشفافية الدولية والتي تحصي نسب انتشار الفساد عل مستوى دول العالم سنوياً مستخدمة في ذلك مؤشر مدركات الفساد وتضع القواعد والأسس التي يمكن إتباعها لمكافحة هذه الظاهرة.

لذلك فمسؤولية مكافحة الفساد ملقاة على عاتق جميع الدول التي يجب عليها وضع الاتفاقيات والإستراتجيات والتشريعات المناسبة للتصدي له، فارتباط هذه الآفة بالجرائم المالية والاقتصادية زاد من خطورتها، لهذا ظهرت الحاجة إلى التعاون بين جميع الدول وتضافر جهودها للوصول إلى طريقة يمكن من خلالها مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، ولقد أثمرت هذه الجهود من خلال وضع مجموعة من المبادرات والقرارات والاتفاقيات الدولية والهيئات الوطنية من أجل التصدي لهذه الظاهرة والوقاية منها.

*** الهوامش والمراجع:**

[1] - حسنين المحمدي بوادي، **الفساد الإداري لغة المصالح**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر 2008، ص 13.

[2] - المرجع نفسه، ص 13.

[3] - شعبة تطوير الإداري وإدارة الحكم، **مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم**، مكتب السياسات الإنمائية، 1998، ص 09.

[4] - Caiden and caiden, Administrative Corruption public administration review, Vol 37, Jan: 1977.

[5] - عامر خياط، **مكافحة الفساد الإشكاليات والمعوقات والفجوات**، كلمة ألقيت في افتتاح المؤتمر الحادي عشر للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، "نحو إستراتجية عربية لمكافحة الفساد"، القاهرة 3- 5 تموز 2010.

[6] - صلاح الدين فهمي محمود، **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، 1994، ص ص 40- 41.

[7] - نواف سالم كنعان، **الفساد الاداري، أثاره، ووسائل مكافحته**، مجلة التربية والقانون، العدد 33، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص ص 84- 85.

[8] - عبد الحليم بن مثي، عمر فرحاتي، **الفساد الاداري مدخل مفاهيمي**، مجلة الاخبار القضائي، العدد 5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، دون سنة، ص 15.

[9] - فريدريك معتوق، **معجم العلوم الاجتماعية**، انترناسيونال، ط 2، بيروت، لبنان، 1998، ص 128.

[10] - محمد عاطف غيث، **دراسات في علم الاجتماع التطبيقي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دون سنة، ص 171.

[11] - أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، **التنمية وحقوق الإنسان**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 17.

[12] - منى عويسي، عبلة الأفندي، **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص 24.

[13] - هناد حافظ بدوي، **رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 78.

[14] - نعمة الله نجيب، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 499.

[15] - محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1998، ص 05.

[16] - على لطفي، **التنمية الاقتصادية – دراسة تحليلية –** ، مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1986، ص 85.

[17] - محمد نبيل نوفل، **التعليم والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1979، ص ص 55- 56.

[18] - لمزيد من التفاصيل يُنظر كتاب: **الفساد في الحكومة** لأبو شيخه نادر أحمد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1994.

[19] - محمود الفطافطة، **الفساد: الصورة الأخرى للهلاك**، 2007 عن موقع: www.aman-palestine.org، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2010/10/28.

[20] - محمد عادل التريكي، **من أجل مكافحة الفساد الإداري والمحافظة على المال العام**، عن موقع: www.triki.maktoobblog.com، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2010/10/28.

[21] - لجنة الشفافية والنزاهة، **التقرير الثاني (أولويات العمل وآلياته)**، ص 5، عن موقع: www.ad.gov.org، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2010/10/28.

[22] - عبد الله أحمد المصراتي، **الفساد الإداري، نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 81.

[23] - يوسف جلال، **الفساد وأثره على التنمية، أساليب الرقابة الإدارية والمالية، تصحيح التجاوزات والانحرافات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006، ص 06.

[24] - حسنين المحمدي بوادي، مرجع سابق، ص 29.

[25] - المرجع نفسه، ص 30.

[26] - طارق محمود عبد السلام السالوس، **التحليل الاقتصادي للفساد**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص 37.

[27] - أمير فرج يوسف، **مكافحة الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 100.

[28] - منير الحمش، **الاقتصاد السياسي، الفساد، الإصلاح، التنمية**، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2006، ص 29.

[29] - سيد شوربجي عبد المولى، **مواجهة الجرائم الاقتصادية في الدول العربية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2006، ص 104.

[30] - عبد الكريم بن سعد إبراهيم الخثران، **واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير(منشورة)، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2003، ص 39.

[31] - فيصل بن طلع بن طايع المطيري، **معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد**، رسالة ماجستير(منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2008، ص 55.

[32] - دينا جابر محجوب، **الفساد بين اتفاقية الأمم المتحدة وواقع مصر العملي**، عن موقع: www.benaa-undp.org، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2010/10/28.

[33] - لمزيد من التفاصيل يُنظر: **تفعيل دور المجتمع في مكافحة الفساد تربوياً وإعلامياً**، عن موقع: www.nazaha.iq، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2010/10/28.

[34] - علي الصاوي، **البُنى القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد في جمهورية مصر العربية**، استطلاع رأي حول الفساد في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سبتمبر 2004، ص 37.

[35] - ميلاط عبد الحفيظ، **الآليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر والعالم العربي**، عن موقع: www.i3.makcdn.com، تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2010/10/28.